دراســـات

منطقـــة اللاحـــرب واللاســـلام
آليـــات صناعـــة المأزق وإدارة الاستنزاف الاستراتيجي
دراسة تحليلية لتحديات القرار الاستراتيجي في المواجهة الأمريكية–الإيرانية

بقلـــم

بختيـــار أحمـــد صالـــح

باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

لم تعد الحروب المعاصرة تُقاس فقط بحجم المواجهات العسكرية أو بنتائج المعارك المباشرة، بل أصبحت القدرة على إدارة الصراع لفترات طويلة، والتحكم في مستوى التصعيد، وإضعاف قدرة الخصم على اتخاذ القرار، من أهم أدوات المنافسة الاستراتيجية بين الدول. وفي هذا السياق، تبرز المنطقة الرمادية بوصفها بيئة للصراع المستمر الذي يقع بين حالتي الحرب والسلام، حيث تتداخل الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية والإعلامية، من دون الوصول بالضرورة إلى مواجهة عسكرية شاملة أو تسوية سياسية مستقرة.

تتناول هذه الدراسة مفهوم صناعة المأزق الاستراتيجي باعتباره أحد الأنماط التحليلية لفهم كيفية تضييق هامش الخيارات أمام الخصم، ورفع كلفة قراراته، وإبقائه في حالة استنزاف متواصل. وتنطلق من فرضية مفادها أن استمرار الصراع في المنطقة الرمادية قد يتحول إلى أداة ضغط استراتيجية، عندما تصبح إدارة الأزمة أكثر استنزافاً من حسمها، وعندما يجد الطرف المستهدف نفسه أمام خيارات متعارضة، لكل منها تكاليف سياسية أو اقتصادية أو أمنية.

وتطبق الدراسة هذا الإطار على طبيعة المواجهة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" من جهة، والجمهورية الاسلامية في إيران من جهة أخرى، مع تحليل العلاقة بين الردع والتصعيد، والضغوط الاقتصادية، والحرب الإدراكية، والخيارات الدبلوماسية، وانعكاسات ذلك على الاستقرار الداخلي والإقليمي.

وتخلص الدراسة إلى أن الخطر الأساسي في صراعات المنطقة الرمادية لا يكمن فقط في احتمال اندلاع الحرب، وإنما في إمكانية تحول حالة اللاحرب واللاسلام إلى نمط دائم من الاستنزاف، تتراجع معه قدرة الأطراف على المبادرة، وتصبح قراراتها محكومة بإدارة الأزمات المتلاحقة بدلاً من تحقيق أهداف استراتيجية بعيدة المدى.

شهدت طبيعة الصراعات الدولية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، لم تعد معها المواجهة العسكرية المباشرة الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية. فقد توسعت أدوات المنافسة بين الدول لتشمل العقوبات الاقتصادية، والضغوط الدبلوماسية، والتنافس التكنولوجي، والعمليات المعلوماتية، وإدارة الأزمات، والتأثير في البيئة السياسية والإدراكية للخصم.

وأدى هذا التحول إلى بروز أنماط من الصراع لا تتخذ شكل الحرب التقليدية، ولا يمكن في الوقت نفسه وصفها بأنها حالة سلام حقيقية. ففي هذه البيئة، تستمر المواجهة بمستويات متفاوتة من الشدة، وتبقى احتمالات التصعيد قائمة، بينما تتعثر فرص التسوية الشاملة.

وتُعرف هذه البيئة في الأدبيات الاستراتيجية بمفهوم المنطقة الرمادية (Gray Zone)، وهي مساحة تتداخل فيها المنافسة والضغط والإكراه، مع الحرص على البقاء دون العتبة التي قد تؤدي إلى حرب واسعة النطاق.

ولا تقتصر أهمية هذه الظاهرة على الأدوات المستخدمة في الصراع، بل تمتد إلى طبيعة القرارات التي يُطلب من الأطراف اتخاذها. فقد يجد الطرف المستهدف نفسه أمام معضلة مستمرة: هل يتجه إلى التصعيد لتحسين موقعه

التفاوضي، **أم يتجنب التصعيد ويتحمل استمرار الضغوط؟ وهل يقدم تنازلات لتقليل المخاطر، أم يحافظ على مواقفه مع احتمال ارتفاع كلفة المواجهة؟**

هنا تظهر أهمية مفهوم صناعة المأزق الاستراتيجي، الذي يساعد على تفسير كيفية تحول مجموعة من الضغوط المتزامنة إلى بيئة تحد من حرية القرار، وتدفع الطرف المستهدف إلى التركيز على معالجة الأزمات الآنية بدلاً من التخطيط للمستقبل.

وتكتسب هذه الإشكالية أهمية خاصة في دراسة المواجهة الأمريكية–الإيرانية، التي تتداخل فيها الملفات النووية والصاروخية والأمنية والإقليمية والاقتصادية، فضلاً عن الدور "الإسرائيلي" وتأثيراته في حسابات التصعيد والردع.

ومن هذا المنطلق، لا تنطلق الدراسة من افتراض وجود خطة موحدة ومثبتة لدى طرف معين لإبقاء الجمهورية الاسلامية في إيران في حالة لاحرب ولاسلام، وإنما تتعامل مع هذا الاحتمال بوصفه فرضية تحليلية تُختبر من خلال دراسة المصالح والسلوكيات والنتائج الاستراتيجية، مع التمييز بين الوقائع الموثقة والتفسيرات السياسية والسيناريوهات المحتملة.

الإطار المنهجي للدراسة

1. إشكالية البحث: تتمثل الإشكالية الأساسية في السؤال الآتي، كيف يمكن أن تتحول المنطقة الرمادية من مساحة للمنافسة والضغط المتبادل إلى بيئة لصناعة المأزق الاستراتيجي واستنزاف قدرات الخصم، وما انعكاسات ذلك على عملية اتخاذ القرار في **ظروف الحرب والتهديد المستمر؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات:**

أ. ما الخصائص التي تميز حالة اللاحرب واللاسلام عن الحرب التقليدية والتسوية السياسية؟

ب. كيف تسهم الضغوط المتعددة في تضييق هامش الخيارات الاستراتيجية؟

ج. ما العلاقة بين الردع والاستنزاف في إدارة الصراعات طويلة الأمد؟

د. كيف تؤثر الضغوط الاقتصادية والسياسية والإدراكية في قدرة الدولة على اتخاذ القرار؟

هـ. إلى أي مدى يمكن تطبيق هذا الإطار على المواجهة الأمريكية–الإيرانية؟

و. ما الخيارات المتاحة للدول لتجنب التحول إلى حالة استنزاف استراتيجي مزمنة؟

2. فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن: استمرار الصراع في المنطقة الرمادية يمكن أن يتحول إلى أداة للاستنزاف الاستراتيجي عندما تتراكم الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية والإدراكية، بما يؤدي إلى رفع كلفة القرار، وتقليص البدائل المتاحة، وإضعاف القدرة على المبادرة والتخطيط طويل الأمد. **وتنبثق عنها ثلاث فرضيات فرعية:**

أ. أن عدم الوصول إلى حرب شاملة أو تسوية مستقرة قد يكون، في بعض الظروف، نتيجة لتوازن مصالح الأطراف وليس مجرد فشل في إدارة الأزمة.

ب. أن الاستنزاف لا يرتبط بالقدرات العسكرية وحدها، بل يشمل الاقتصاد والشرعية السياسية والتماسك الاجتماعي والمرونة المؤسسية.

ج. أن امتلاك القدرة على إدارة التصعيد وتوسيع البدائل السياسية والاقتصادية يمثل عاملاً أساسياً في تجنب المأزق الاستراتيجي.

3. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على ثلاثة مناهج مترابطة:

أ. المنهج الوصفي التحليلي: لتحديد خصائص المنطقة الرمادية وأدوات الضغط والاستنزاف.

ب. منهج تحليل القرار الاستراتيجي: لدراسة كيفية تأثير الضغوط الخارجية والداخلية في عملية اتخاذ القرار.

ج. منهج دراسة الحالة: لتطبيق الإطار النظري على المواجهة الأمريكية–الإيرانية، مع مراعاة الدور الإسرائيلي والبيئة الإقليمية.

وتستند الدراسة إلى الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالردع والاستراتيجية وإدارة الأزمات والحرب غير التقليدية، إلى جانب التقارير المؤسسية ذات الصلة.

المنطقة الرمادية وتحول طبيعة الصراع الدولي

1. مفهوم المنطقة الرمادية: تشير المنطقة الرمادية إلى مجال من المنافسة بين الحرب والسلام، تستخدم فيه الدول أدوات متعددة للضغط والتأثير، مع تجنب الانتقال إلى مواجهة عسكرية مباشرة واسعة النطاق. وتختلف هذه البيئة عن الحرب التقليدية في أن تحقيق الأهداف لا يتطلب بالضرورة تدمير القدرات العسكرية للخصم أو السيطرة على أراضيه، بل قد يتحقق من خلال التأثير في سلوكه السياسي، وتقليص قدرته على المناورة، ورفع كلفة خياراته. ويرى مازار (Mazarr, 2015) أن المنافسة في المنطقة الرمادية ترتبط باستخدام أساليب إكراهية وتدريجية لتحقيق أهداف سياسية، مع البقاء دون عتبة الحرب التقليدية. **وتتسم هذه البيئة بعدد من الخصائص:**

أ. غياب الحدود الواضحة بين الحرب والسلام.

ب. تعدد أدوات الضغط وتداخلها.

ج. صعوبة تحديد المسؤولية المباشرة عن بعض الأحداث.

د. استمرار التوتر مع بقاء قنوات الاتصال والتفاوض.

هـ. ارتفاع أهمية إدارة الإدراك والرسائل السياسية.

و. صعوبة تحقيق انتصار حاسم وفق المعايير التقليدية.

وبالتالي، فإن المنطقة الرمادية ليست مجرد مرحلة مؤقتة تسبق الحرب، بل يمكن أن تتحول إلى نمط مستمر من العلاقات المتوترة بين الدول.

2. لماذا تفضل بعض الأطراف الصراع دون حسم؟ قد تكون الحرب الشاملة مكلفة وغير مضمونة النتائج، في حين قد لا تكون التسوية السياسية مقبولة لدى الأطراف المتنافسة بسبب تضارب المصالح أو انعدام الثقة. وفي مثل هذه الحالات، يمكن أن تصبح إدارة التوتر خياراً أقل كلفة على المدى القصير مقارنة بالحرب أو التسوية. **وتبرز هنا مجموعة من الاعتبارات:**

أ. تجنب تكاليف الحرب المباشرة: فالحرب قد تؤدي إلى خسائر بشرية واقتصادية وسياسية، فضلاً عن احتمال توسع المواجهة إلى أطراف أخرى.

ب. الحفاظ على أوراق الضغط: قد ترى بعض الأطراف أن استمرار التوتر يوفر لها وسائل ضغط لا ترغب في التخلي عنها قبل تحقيق مكاسب سياسية.

ج. إدارة التوازنات الداخلية: قد تواجه الحكومات صعوبة في تقديم تنازلات سياسية أو استراتيجية، حتى عندما تكون التسوية الخارجية ممكنة، بسبب الاعتبارات الداخلية وتوازنات القوى.

د. عدم اليقين بشأن نتائج المواجهة: عندما تكون نتائج الحرب غير مضمونة، قد يفضل صانع القرار استمرار الضغط المحدود على تحمل مخاطر التصعيد الشامل.

وهكذا، يمكن أن تتحول حالة اللاحرب واللاسلام إلى صيغة لإدارة التنافس، لكنها قد تتحول أيضاً إلى بيئة لاستنزاف متبادل إذا استمرت دون آليات فعالة لاحتواء الأزمات.

3. الفرق بين إدارة الصراع وحل الصراع: من الضروري التمييز بين مفهومين أساسيين:

إدارة الصراع	حل الصراع
احتواء التوتر ومنع الانفجار	معالجة الأسباب الجوهرية للخلاف
المحافظة على مستوى مقبول من التصعيد	الوصول إلى تسوية مستقرة
تقليل المخاطر الآنية	بناء ترتيبات طويلة الأمد

إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة	معالجة مصادر انعدام الثقة
قد تستمر دون نهاية محددة	تستهدف إنهاء النزاع أو تحويل طبيعته

المشكلة أن نجاح الأطراف في إدارة الصراع لا يعني بالضرورة اقترابها من حله. فقد تستمر آليات الاحتواء سنوات طويلة، بينما تتراكم أسباب التوتر وتتوسع تكاليفه.

صناعة المأزق الاستراتيجي وآليات تضييق الخيارات

1. مفهوم صناعة المأزق الاستراتيجي: تُستخدم عبارة صناعة المأزق الاستراتيجي في هذه الدراسة بوصفها إطاراً تحليلياً يصف الحالة التي تتعرض فيها دولة أو جهة سياسية لضغوط متزامنة تجعل خياراتها محدودة، وتزيد التكاليف المحتملة لكل قرار تتخذه. ولا يعني هذا المفهوم بالضرورة وجود جهة واحدة تتحكم في جميع عناصر الأزمة، أو وجود خطة مركزية متكاملة. فقد ينشأ المأزق نتيجة تفاعل سياسات متنافسة وقرارات متبادلة وأزمات متراكمة. ويمكن تعريفه بأنه حالة من التقييد الاستراتيجي تنتج عن تداخل الضغوط الخارجية والداخلية، بحيث ترتفع كلفة البدائل المتاحة أمام صانع القرار، وتتراجع قدرته على المبادرة، ويصبح الحفاظ على الوضع القائم مستنزفاً، بينما ينطوي تغييره على مخاطر مرتفعة. وتكمن خطورة هذا الوضع في أن الدولة قد تمتلك قدرات كبيرة، لكنها تجد صعوبة في تحويل تلك القدرات إلى نتائج سياسية مستقرة.

2. معضلة الخيارات المكلفة: تُعد معضلة الخيارات المكلفة إحدى أهم مظاهر صناعة المأزق الاستراتيجي. ففي ظروف الصراع المستمر، **قد يواجه صانع القرار مجموعة من البدائل، لا يخلو أي منها من مخاطر:**

أ. التصعيد قد يرفع احتمالات المواجهة العسكرية.

ب. التراجع قد يضعف الموقف التفاوضي أو الردعي.

ج. التفاوض قد يتطلب تقديم تنازلات سياسية.

د. استمرار الوضع القائم قد يؤدي إلى استنزاف الموارد والقدرات.

وهنا لا يكون السؤال: ما الخيار المثالي؟ بل يصبح: **أي الخيارات أقل كلفة وأكثر قدرة على المحافظة على المصالح الأساسية؟** وتزداد صعوبة القرار عندما تكون المعلومات غير مكتملة، والوقت محدوداً، والضغوط السياسية والإعلامية مرتفعة.

3. تراكم الضغوط وتداخلها: لا تتشكل المآزق الاستراتيجية عادة نتيجة عامل واحد، بل من خلال تراكم مجموعة من الضغوط المتداخلة. **ويمكن تصنيفها إلى أربعة مجالات رئيسية:**

أ.الضغط السياسي والدبلوماسي: يشمل تقييد هامش الحركة الخارجية، وزيادة العزلة الدبلوماسية، وتراجع فرص بناء التحالفات، وارتفاع صعوبة الوصول إلى تفاهمات مستقرة. وقد يؤدي تراكم هذه الضغوط إلى وضع تصبح فيه القرارات الخارجية مرتبطة بصورة متزايدة بحسابات الحفاظ على المكانة السياسية والشرعية الدولية.

ب. الضغط الاقتصادي: تؤثر العقوبات والقيود المالية والتجارية واضطرابات الاستثمار في قدرة الدولة على تمويل سياساتها العامة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. ولا تقتصر آثار الضغط الاقتصادي على المؤشرات المالية، بل قد تمتد إلىانخفاض القدرة الشرائية، تراجع الاستثمار، اضطراب الأسواق، زيادة الأعباء المالية على الحكومة، ارتفاع تكاليف معالجة الأزمات الاجتماعية، تراجع القدرة على التخطيط الاقتصادي طويل الأمد. وتصبح المشكلة أكثر تعقيداً عندما تتزامن الضغوط الاقتصادية مع التزامات أمنية وعسكرية مرتفعة.

ج. الضغط الأمني والاستراتيجي: يتعلق هذا المجال باستمرار التهديدات والتوترات الإقليمية، وتراجع اليقين بشأن نوايا الأطراف الأخرى، وارتفاع الحاجة إلى تخصيص الموارد لمواجهة احتمالات التصعيد. وتكمن خطورة هذا النوع من الضغط في أنه قد يدفع الدولة إلى إعطاء الأولوية للأمن الآني على حساب التنمية والاستقرار المؤسسي.

د. الضغط الإدراكي والإعلامي: لا تقتصر المنافسة على التأثير في القدرات المادية، بل تشمل أيضاً التأثير في الطريقة التي تفهم بها المجتمعات وصناع القرار طبيعة الأزمة ونتائجها المحتملة. وقد يؤدي تضارب الرسائل السياسية والإعلامية، وانتشار التوقعات المتشائمة، وتضخيم احتمالات التصعيد، إلى زيادة حالة عدم اليقين. ومن هنا، تصبح إدارة المعلومات والشفافية والاتصال المؤسسي عناصر أساسية في المحافظة على جودة القرار الاستراتيجي.

4. استنزاف القدرة على المبادرة: من النتائج المهمة لصناعة المأزق أن الدولة قد تنتقل تدريجياً من موقع المبادرة إلى موقع الاستجابة. فبدلاً من وضع سياسات مستقلة لتحقيق أهداف بعيدة المدى، تجد نفسها منشغلة بمعالجة الأزمات المتلاحقة. **ويظهر ذلك في ثلاثة مستويات:**

أ. استنزاف الموارد : نتيجة ارتفاع تكاليف التعامل المستمر مع التهديدات والأزمات.

ب. استنزاف الانتباه السياسي: نتيجة انشغال القيادة والمؤسسات بإدارة التطورات الآنية.

ج. استنزاف المرونة الاستراتيجية: نتيجة تضاؤل الخيارات المتاحة وصعوبة تغيير المسار السياسي.

وبذلك يصبح الاستنزاف أوسع من مفهوم الخسائر المادية، لأنه يشمل تراجع القدرة على التفكير والتخطيط والتحرك المستقل.

الاستنزاف الاستراتيجي بوصفه نتيجة للصراع طويل الأمد

1. مفهوم الاستنزاف الاستراتيجي: يُستخدم مفهوم الاستنزاف تقليدياً للإشارة إلى إضعاف القدرات العسكرية والاقتصادية للطرف الآخر عبر استمرار المواجهة. لكن المفهوم في الصراعات المعاصرة أصبح أكثر اتساعاً، إذ يشمل تآكل الموارد المالية، والقدرة المؤسسية، والثقة السياسية، والمرونة الاجتماعية، والقدرة على اتخاذ القرار. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف الاستنزاف الاستراتيجي بأنه: عملية تراجع تدريجي في قدرة الدولة على المحافظة على مواردها ومرونتها ومكانتها، نتيجة استمرار الضغوط والتحديات وتراكم تكاليف إدارتها على المدى الطويل. ويختلف الاستنزاف الاستراتيجي عن الهزيمة العسكرية المباشرة؛ فقد تتجنب الدولة الهزيمة في المواجهة، لكنها تواجه تراجعاً متراكماً في قدرتها على تحقيق أهدافها.

2. أبعاد الاستنزاف

البعد	طبيعة التأثير	النتيجة المحتملة
الاقتصادي	المؤسسي	انخفاض القدرة على تمويل الأولويات
السياسي	زيادة الضغوط الداخلية والخارجية	تضييق هامش القرار
الأمني	استمرار التهديدات	ارتفاع تكاليف الاستعداد والاحتواء
الاجتماعي	تراجع الثقة وتزايد الأعباء	ضعف التماسك المجتمعي

المؤسسي	انشغال المؤسسات بالأزمات	تراجع كفاءة التخطيط والتنفيذ
الإدراكي	ارتفاع عدم اليقين	اضطراب تقدير المخاطر والبدائل

وتوضح هذه الأبعاد أن الاستنزاف لا يتحقق بالضرورة من خلال خسارة عسكرية مباشرة، بل قد يحدث عبر إضعاف قدرة الدولة على المحافظة على توازناتها الداخلية والخارجية.

3. الاستنزاف المتبادل: من الأخطاء الشائعة افتراض أن الاستنزاف يقع دائماً على طرف واحد. ففي الصراعات الممتدة، قد يتعرض جميع الأطراف لتكاليف متفاوتة، حتى وإن اختلفت قدرتهم على تحملها. وقد تستفيد دولة من استمرار الضغوط على خصمها في مجال معين، لكنها تتحمل في المقابل تكاليف سياسية أو اقتصادية أو أمنية في مجالات أخرى. ولذلك، فإن قياس الاستنزاف لا ينبغي أن يعتمد على حجم الخسائر الظاهرة فقط، **بل على العلاقة بين:**

أ. الموارد المتاحة.

ب. حجم الالتزامات.

ج. القدرة على تحمل التكاليف.

د. مستوى التماسك الداخلي.

هـ. القدرة على تجديد الموارد.

و. النتائج السياسية المحققة.

والطرف الأكثر قدرة على الاستمرار ليس بالضرورة الطرف الأقوى عسكرياً، بل قد يكون الطرف الأكثر مرونة في إدارة الموارد وتحديد الأولويات.

إدارة الإدراك وتأثيرها في القرار الاستراتيجي

1. الإدراك بوصفه عنصراً من عناصر القوة: تتأثر القرارات الاستراتيجية ليس فقط بالواقع الموضوعي، بل أيضاً بكيفية إدراك صانع القرار لهذا الواقع. أن التصورات الخاطئة وسوء تقدير نوايا الأطراف الأخرى يمكن أن يساهما

في تصعيد الأزمات، حتى عندما لا تكون الحرب هي الهدف الأصلي لأي طرف. وهذا يعني أن الدولة قد تتخذ قراراتها بناء على تقديرات غير مكتملة، أو مخاوف مبالغ فيها، أو قراءة غير دقيقة للرسائل الصادرة عن الخصم.

2. تشكيل البيئة الإدراكية للأزمة: تتضمن البيئة الإدراكية مجموعة من العناصر:

أ. صورة الدولة لدى الرأي العام الداخلي والخارجي.

ب. تقديرات النخب السياسية والعسكرية.

ج. توقعات الأسواق والفاعلين الاقتصاديين.

د. الرسائل الدبلوماسية والإعلامية.

هـ. تصورات الحلفاء والخصوم بشأن حدود القوة والإرادة.

وعندما تتباعد هذه التصورات عن الواقع، قد تظهر فجوة بين القدرات الفعلية للدولة وبين قدرتها على استخدامها بفاعلية لتحقيق أهداف سياسية.

3. العلاقة بين الإدراك ومأزق القرار: يمكن أن تتشكل معضلة القرار عندما يعتقد صانع القرار أن التراجع سيؤدي حتماً إلى فقدان المكانة، أو أن عدم الرد سيشجع الطرف الآخر على زيادة الضغط، أو أن التفاوض سيُفسر بوصفه ضعفاً. وفي المقابل، قد يؤدي التصعيد إلى نتائج تتجاوز التوقعات الأولية. وتكمن المشكلة في أن الخيارات تصبح محكومة أحياناً بالاعتبارات الرمزية والسياسية، وليس فقط بحسابات المصلحة الوطنية. ولهذا، **فإن جودة القرار تتطلب التمييز بين:**

أ. التهديد الفعلي والتهديد المحتمل.

ب. التقدير الموضوعي والافتراض السياسي.

ج. الردع الضروري والتصعيد غير المحسوب.

د. المحافظة على المكانة وتحقيق المصلحة الاستراتيجية.

التطبيق التحليلي على المواجهة الأمريكية–الإيرانية و"الإسرائيلية"

1. طبيعة المواجهة وتعدد مستوياتها: تُعد المواجهة الأمريكية–الإيرانية من الحالات المهمة لدراسة الصراع في المنطقة الرمادية، نظراً لتعدد الملفات التي تتداخل فيها المصالح الأمنية والسياسية والاقتصادية والإقليمية. فالعلاقة بين الطرفين لا تتحدد بملف واحد، **بل تتأثر بمجموعة من القضايا، أبرزها:**

أ. البرنامج النووي الإيراني.

ب. العقوبات الاقتصادية والقيود المالية.

ج. القدرات الصاروخية الإيرانية.

د. الدور الإقليمي للجمهورية الاسلامية في إيران.

هـ. أمن "إسرائيل" وتقديراتها للتهديدات.

و. الوجود والمصالح الأمريكية في "الشرق الأوسط".

ز. أمن الممرات البحرية والطاقة.

ح. توازنات القوى الإقليمية.

ويؤدي هذا التعدد إلى تعقيد عملية التفاوض، لأن التوصل إلى تفاهم بشأن ملف واحد لا يعني بالضرورة حل بقية الملفات. كما أن دخول إسرائيل بوصفها طرفاً مؤثراً في حسابات المواجهة يضيف بعداً آخر إلى المعادلة، خصوصاً في ما يتعلق بتقديرات التهديد والردع ومخاطر التصعيد.

2. الأهداف والمصالح المتعارضة: يمكن فهم المواقف الاستراتيجية للأطراف من خلال تحديد المصالح الأساسية لكل منها، دون افتراض تطابق أهدافها أو وجود تنسيق كامل في جميع الملفات.

أ. الولايات المتحدة: ترتبط السياسة الأمريكية تجاه الجمهورية الاسلامية في إيران **بعدد من الأهداف المحتملة، منها:**

- الحد من المخاطر المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني.
- حماية المصالح الأمريكية وحلفائها في المنطقة.
- المحافظة على حرية الحركة والمصالح الاقتصادية والأمنية.
- الحد من توسع النفوذ الإيراني في الملفات الإقليمية.
- تجنب حرب واسعة قد تفرض تكاليف سياسية وعسكرية واقتصادية كبيرة.

وتتداخل هذه الأهداف أحياناً، وقد تنشأ بينها تناقضات؛ فزيادة الضغط قد تعزز الموقف التفاوضي الأمريكي، لكنها قد تزيد أيضاً مخاطر التصعيد وتقلص فرص التسوية.

ب. "إسرائيل": تتعامل "إسرائيل" مع الجمهورية الاسلامية في إيران باعتبارها أحد أبرز التحديات الأمنية والاستراتيجية طويلة الأمد. **وتتمحور حساباتها حول:**

- منع نشوء تهديدات تعتبرها وجودية أو استراتيجية.
- المحافظة على التفوق الأمني والعسكري.
- الحد من القدرات التي ترى أنها تهدد أمنها.
- التأثير في طبيعة التفاهمات الدولية المتعلقة بالجمهورية الاسلامية في إيران.

لكن المصالح "الإسرائيلية" لا تتطابق بالضرورة مع جميع الحسابات الأمريكية؛ فقد تختلف تقديرات الطرفين بشأن توقيت التصعيد، ومستواه، وتكاليفه، وشروط التسوية المقبولة.

ت. إيران: ترتكز الحسابات الإيرانية على مجموعة من المصالح:

- المحافظة على سيادة الدولة واستقلال قرارها.
- حماية الأمن الوطني.
- تخفيف آثار العقوبات والضغوط الاقتصادية.
- المحافظة على عناصر الردع.
- الحفاظ على موقعها الإقليمي.
- منع فرض ترتيبات سياسية أو أمنية تعتبرها تهديداً لمصالحها.

وتواجه الجمهورية الاسلامية في إيران في الوقت نفسه تحدياً يتمثل في التوفيق بين متطلبات الأمن والاستقرار الاقتصادي والحفاظ على المكانة الإقليمية.

3.كيف يمكن أن يتحول الصراع إلى مأزق استراتيجي؟ تظهر احتمالات صناعة المأزق عندما تتفاعل عدة ملفات في وقت واحد، بحيث تصبح معالجة كل أزمة مرتبطة بتكاليف أزمات أخرى. ويمكن توضيح ذلك **عبر أربعة مسارات تحليلية:**

المسار الأول: معضلة الردع والتصعيد: تواجه الجمهورية الاسلامية في إيران معضلة المحافظة على مصداقية الردع في ظل ضغوط خارجية مستمرة، بينما تواجه الولايات المتحدة وإسرائيل معضلة الموازنة بين الضغط ومنع التصعيد إلى مواجهة واسعة. وقد يؤدي استمرار التوتر إلى وضع تصبح فيه المحافظة على الردع مرتبطة بإدارة مخاطر التصعيد، لا بمجرد امتلاك القدرات. ومن ثم، فإن نجاح الردع لا يُقاس فقط بقدرة الدولة على إظهار قوتها، وإنما أيضاً بقدرتها على منع الخصم من دفعها إلى مواجهة لا تتناسب تكاليفها مع مصالحها.

المسار الثاني: معضلة الاقتصاد والأمن: تمثل العقوبات والقيود الاقتصادية أحد العوامل المؤثرة في الحسابات الاستراتيجية الإيرانية. فاستمرار الضغوط قد يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى تخصيص الموارد لمعالجة التحديات الاقتصادية والأمنية في وقت واحد. وفي المقابل، فإن تخفيف الضغوط الاقتصادية قد يتطلب ترتيبات سياسية أو تفاوضية تثير خلافات داخلية بشأن حدود التنازل المقبول. وهنا تظهر معضلة التوازن بين تخفيف الأعباء الاقتصادية والمحافظة على المصالح الأمنية والسياسية.

المسار الثالث: معضلة التفاوض وتضارب التوقعات: قد تتعثر المفاوضات عندما تتباعد تصورات الأطراف بشأن طبيعة الاتفاق المطلوب والضمانات اللازمة لتنفيذه. فقد ترى الولايات المتحدة أن الاتفاق ينبغي أن يتضمن قيوداً واضحة وآليات تحقق، بينما قد ترى الجمهورية الاسلامية في إيران أن أي تفاهم لا يتضمن ضمانات موثوقة لتخفيف العقوبات لا يقدم مكاسب كافية. أما "إسرائيل" فقد تنظر إلى أي اتفاق من زاوية مدى قدرته على معالجة مخاوفها الأمنية طويلة الأمد. وبالتالي، لا تكون المشكلة دائماً في غياب الرغبة في التفاوض، بل في اختلاف تعريف الأطراف للتسوية المقبولة.

المسار الرابع: الاستنزاف السياسي والاجتماعي: إن استمرار الأزمات الاقتصادية والأمنية والسياسية قد يفرض ضغوطاً متراكمة على المؤسسات والمجتمع. وتتجاوز هذه الآثار حدود الخسائر المباشرة، لتشمل الثقة العامة، وتوقعات المستقبل، وقدرة الحكومة على تنفيذ سياساتها. ومن هنا، فإن المحافظة على التماسك المؤسسي والاجتماعي تصبح جزءاً من معادلة الأمن الوطني، وليست مجرد مسألة داخلية منفصلة عن الصراع الخارجي.

4. حدود فرضية الاستنزاف المتعمد: من المهم منهجياً عدم اعتبار كل ضغوط تتعرض لها الجمهورية الاسلامية في إيران دليلاً قاطعاً على وجود استراتيجية أمريكية–"إسرائيلية" موحدة تهدف إلى إبقائها في حالة لا حرب ولا سلام. فهناك تفسيرات **أخرى ممكنة، منها:**

أ. تضارب الأولويات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل".

ب. اختلاف الحسابات السياسية الداخلية لدى الأطراف.

ج. ضعف الثقة المتبادلة.

د. صعوبة الوصول إلى اتفاق شامل.

هـ. الخوف من التكاليف غير المتوقعة للحرب.

و. عدم قدرة أي طرف على فرض تسوية نهائية بشروطه.

وبالتالي، فإن استمرار الأزمة قد يكون نتيجة استراتيجية مقصودة لدى بعض الأطراف، أو نتيجة تفاعل غير مخطط بين قرارات متبادلة ومصالح متعارضة. وهذا التمييز ضروري حتى لا تتحول الدراسة من تحليل استراتيجي إلى تفسير أحادي لجميع الأحداث.

أزمة اتخاذ القرار في ظروف اللاحرب واللاسلام

1. لماذا يصبح القرار أكثر تعقيداً؟ في الظروف الطبيعية، يستطيع صانع القرار مقارنة البدائل وفق الأهداف والموارد والتكاليف المتوقعة. أما في بيئة الصراع الرمادي، **فتزداد صعوبة هذه العملية بسبب:**

أ. عدم وضوح نوايا الخصوم.

ب. غياب المعلومات الكاملة.

ج. تداخل الملفات السياسية والأمنية.

د. سرعة تغير الظروف.

هـ. الضغوط الداخلية والخارجية.

و. ارتفاع كلفة الأخطاء الاستراتيجية.

ويؤدي ذلك إلى ظهور ما يمكن تسميته أزمة القرار الاستراتيجي، وهي حالة تتراجع فيها قدرة القيادة على اختيار البديل الأمثل بسبب تضارب الأهداف وارتفاع المخاطر وعدم اليقين.

2. الفرق بين القرار التكتيكي والقرار الاستراتيجي: من الضروري التمييز بين القرارات قصيرة المدى والقرارات ذات التأثير طويل الأمد.

القرار التكتيكي	القرار الاستراتيجي
يستجيب لتطور محدد	يعيد تحديد اتجاه السياسة
يركز على معالجة موقف آني	يركز على المصالح طويلة الأمد
نتائجه غالباً محدودة زمنياً	نتائجه ممتدة ومتشابكة
يرتبط بظرف معين	يؤثر في مجموعة من الملفات

وقد تنجح الدولة في إدارة تطور آني، لكنها تتخذ في الوقت نفسه قرارات تراكمية تضعف قدرتها الاستراتيجية على المدى البعيد. ولهذا، فإن النجاح في التعامل مع الأزمات المتتابعة لا يعني بالضرورة النجاح في إدارة المسار العام للصراع.

3. معضلة الزمن الاستراتيجي: يؤثر عامل الزمن بصورة مباشرة في حسابات الأطراف. فقد يعتقد أحد الأطراف أن الوقت يعمل لمصلحته بسبب امتلاكه موارد أكبر أو قدرة أعلى على تحمل الضغوط، بينما يرى الطرف الآخر أن إطالة الأزمة تمنحه فرصة لتحسين موقعه. لكن هذه التقديرات قد تكون خاطئة، لأن القدرة على تحمل الضغط ليست ثابتة، بل تتأثر بالاقتصاد والسياسة والمجتمع والتحالفات والظروف الدولية. ومن هنا، يصبح تقدير الزمن أحد عناصر القرار الاستراتيجي الأساسية.

4. **خطر القرارات المدفوعة بالرمزية السياسية:** في بعض الأزمات، قد تصبح المحافظة على الصورة السياسية أو الرمزية أكثر أهمية من تقييم النتائج العملية. وقد يدفع ذلك الأطراف إلى تبني مواقف متشددة يصعب التراجع عنها، حتى عندما تتغير الظروف التي أدت إليها. وهذا يخلق ما يمكن تسميته فخ الالتزام السياسي، حيث يصبح التراجع عن موقف سابق مكلفاً داخلياً، بينما يؤدي الاستمرار فيه إلى زيادة تكاليف الأزمة. وتزداد هذه المشكلة عندما تكون التصريحات العلنية متشددة إلى درجة تجعل هامش التسوية محدوداً.

السيناريوهات الاستراتيجية المحتملة

يمكن تصور أربعة سيناريوهات رئيسية لتطور حالة اللاحرب واللاسلام في المواجهة الأمريكية–الإيرانية. وهذه السيناريوهات ليست تنبؤات حتمية، وإنما مسارات تحليلية تعتمد احتمالاتها على قرارات الأطراف وتغير الظروف الإقليمية والدولية.

السيناريو الأول: استمرار الاستنزاف دون تسوية شاملة أو استمرار حالة اللاحسم

يقوم هذا السيناريو على استمرار الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية، مع تجنب الانتقال إلى مواجهة واسعة. وفي هذه الحالة، تبقى قنوات التفاوض والاتصال قائمة بصورة محدودة، **بينما تستمر الخلافات الجوهرية دون حل. النتائج المحتملة:**

1. استمرار حالة عدم اليقين.
2. ارتفاع التكاليف الاقتصادية والسياسية.
3. صعوبة التخطيط طويل الأمد.
4. بقاء احتمالات التصعيد قائمة.
5. استمرار الضغط على المؤسسات والموارد.

وتكمن خطورة هذا السيناريو في إمكانية تحوله إلى وضع طبيعي دائم، بحيث تصبح إدارة الأزمة بديلاً عن حلها.

السيناريو الثاني: التصعيد وتجاوز عتبة الاحتواء

يقوم هذا السيناريو على انتقال الأزمة من مستوى الضغط المتبادل إلى مواجهة أوسع نتيجة تفاعل قرارات سياسية وأمنية متعاقبة. ولا يشترط أن يكون التصعيد نتيجة قرار مسبق بحرب شاملة، فقد ينشأ نتيجة سوء تقدير أو تداخل الأحداث أو عدم القدرة على احتواء التطورات. **النتائج المحتملة:**

1. ارتفاع المخاطر الإقليمية.
2. زيادة الأعباء الاقتصادية.
3. اتساع دائرة عدم اليقين.
4. تعقيد فرص التفاوض.
5. زيادة تكاليف إدارة الأزمة على جميع الأطراف.

السيناريو الثالث: تسوية مرحلية وإعادة ضبط العلاقة

يقوم هذا السيناريو على الوصول إلى تفاهمات جزئية تتناول بعض الملفات الأكثر إلحاحاً، دون حل جميع الخلافات الاستراتيجية. وقد تشمل التسوية ترتيبات متبادلة بشأن تخفيف بعض الضغوط، أو وضع قيود وتفاهمات قابلة للتحقق، **أو إنشاء قنوات اتصال لإدارة الأزمات. النتائج المحتملة:**

1. تخفيض احتمالات التصعيد.
2. تحسين البيئة الاقتصادية والسياسية.
3. استعادة جزء من الثقة المتبادلة.
4. توفير مساحة أوسع للمفاوضات.
5. بقاء بعض الملفات الخلافية دون حل.

وتكمن أهمية هذا السيناريو في أنه قد يشكل مدخلاً لتغيير طبيعة العلاقة، حتى إن لم يؤدِ إلى اتفاق شامل.

السيناريو الرابع: استعادة المبادرة الاستراتيجية

يقوم هذا السيناريو على نجاح الدولة المستهدفة بالضغوط في إعادة تنظيم أولوياتها، وتعزيز مرونتها المؤسسية والاقتصادية، وتوسيع علاقاتها الدولية، وتطوير قدرتها على إدارة الأزمات. ولا يعني ذلك بالضرورة تحقيق تفوق عسكري أو سياسي حاسم، **وإنما استعادة القدرة على تحديد جدول الأولويات واتخاذ القرارات بصورة مستقلة. النتائج المحتملة:**

1. تقليل الاعتماد على الاستجابات الآنية.
2. تحسين القدرة على تحمل الأزمات.
3. زيادة هامش المناورة الدبلوماسية.
4. تقليل تأثير الصدمات الاقتصادية.
5. تعزيز الاستقرار المؤسسي والاجتماعي.

ويُعد هذا السيناريو الأكثر ارتباطاً بفكرة تجاوز المأزق الاستراتيجي، لأنه يركز على معالجة نقاط الضعف البنيوية بدلاً من الاكتفاء بإدارة مظاهر الأزمة.

استراتيجيات الخروج من المأزق واستعادة المبادرة

لا يعني تجاوز المأزق الاستراتيجي إنهاء جميع الخلافات مع الأطراف الأخرى، ولا يتطلب بالضرورة التراجع عن المصالح الوطنية الأساسية. بل يرتبط بقدرة الدولة على توسيع خياراتها وتقليل اعتمادها على ردود الفعل المتسرعة. ويمكن تحديد مجموعة من المرتكزات العامة لتحقيق ذلك.

1. **إعادة تعريف مفهوم النجاح الاستراتيجي:** من الأخطاء التي قد تقع فيها الدول خلال الصراعات الممتدة ربط النجاح بتحقيق انتصار كامل أو فرض التراجع الكامل على الخصم. فهذا التصور قد يجعل التسوية المرحلية

.تبدو وكأنها هزيمة، **حتى عندما تكون أكثر انسجاماً مع المصالح الوطنية. لذلك، ينبغي أن يستند تقييم النجاح إلى معايير أكثر واقعية، تشمل:**

أ. المحافظة على المصالح الأساسية.

ب. تقليل التكاليف طويلة الأمد.

ج. حماية الاستقرار الداخلي.

د. المحافظة على القدرة على اتخاذ القرار.

هـ. منع التصعيد غير الضروري.

و. بناء ترتيبات مستدامة لإدارة الخلافات.

2. **تعزيز المرونة الاقتصادية والمؤسسية:** تُعد المرونة الاقتصادية أحد أهم عناصر القدرة على تحمل الضغوط الخارجية. ولا تتحقق هذه المرونة من خلال الإجراءات المؤقتة وحدها، بل تحتاج إلى سياسات طويلة الأمد تتعلق بالتنويع الاقتصادي، وتحسين الإدارة المالية، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتقليل مواطن الهشاشة. كما أن قوة المؤسسات واستقرارها يحدان من تأثير الأزمات على عملية اتخاذ القرار.

3. **توسيع البدائل الدبلوماسية:** كلما تعددت العلاقات الخارجية للدولة، ازدادت قدرتها على المناورة وتقليل الاعتماد على مسار واحد. وتتطلب هذه السياسة بناء علاقات متوازنة مع القوى الدولية والإقليمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والدبلوماسي، وتطوير قنوات الاتصال التي تساعد على احتواء الأزمات. ولا ينبغي النظر إلى الدبلوماسية باعتبارها بديلاً عن الأمن الوطني، بل باعتبارها إحدى أدوات المحافظة عليه.

4. **الفصل بين الردع والتصعيد:** يمثل الردع عنصراً مهماً في حماية المصالح الوطنية، لكنه يفقد جزءاً من قيمته عندما يتحول إلى مصدر دائم للتوتر غير المنضبط. والتمييز بين الردع والتصعيد ضروري لضمان أن تكون السياسات الأمنية متناسبة مع الأهداف الوطنية. فالمحافظة على القدرة على منع التهديد لا تعني أن كل أزمة تتطلب تصعيداً، كما أن تجنب المواجهة لا يعني التخلي عن المصالح الأساسية.

5. **تطوير جودة القرار الاستراتيجي:** تتطلب البيئة المعقدة وجود آليات **مؤسسية تساعد على:**

أ. مقارنة البدائل بصورة موضوعية.

ب. تقييم المخاطر على المدى القصير والطويل.

ج. اختبار الافتراضات السياسية.

د. التمييز بين المعلومات الموثوقة والتقديرات غير المؤكدة.

هـ. مراجعة القرارات عندما تتغير الظروف.

و. تجنب تركيز عملية التقدير في وجهة نظر واحدة.

ويُعد هذا الجانب من أهم عناصر تقليل احتمالات الوقوع في المأزق، لأن ضعف جودة القرار قد يحول الضغوط الخارجية إلى أزمات داخلية أكثر تعقيداً.

6. حماية التماسك الاجتماعي والثقة العامة: لا يمكن فصل القدرة الاستراتيجية للدولة عن مستوى الثقة بين المجتمع والمؤسسات. فالأزمات الاقتصادية والسياسية الطويلة قد تؤثر في التماسك الاجتماعي، وتزيد الفجوة بين توقعات المواطنين وقدرة المؤسسات على الاستجابة. ومن ثم، فإن الشفافية، والاتصال العام المسؤول، وتحسين الخدمات، وتعزيز الثقة المؤسسية، تشكل عناصر مهمة في المحافظة على الاستقرار خلال فترات الضغط.

مؤشرات قياس المأزق والاستنزاف الاستراتيجي

لتحويل الدراسة من تحليل نظري إلى إطار قابل للاستخدام البحثي، يمكن اقتراح مجموعة من المؤشرات التي تساعد على تقييم مستوى تعرض الدولة لمأزق استراتيجي.

المجال	المؤشرات المقترحة	دلالتها التحليلية
الاقتصاد	النمو، التضخم، الاستثمار، الإيرادات العامة	قدرة الاقتصاد على تحمل الضغوط
حجم الأعباء الأمنية	استقرار المؤسسات، الثقة العامة، التوافق السياسي	قدرة النظام السياسي على إدارة الأزمة
الأمن	مستوى التهديدات استقرار البيئة الإقليمية	حجم الأعباء الأمنية
الدبلوماسية	عدد قنوات الاتصال، فرص التفاوض، تنوع العلاقات	هامش الحركة الخارجية

المجتمع	الثقة، التماسك، مستوى الرضا العام	قدرة المجتمع على تحمل الأزمات
القرار	جودة المعلومات، تعدد البدائل، مرونة السياسات	قدرة القيادة على المبادرة

ولا ينبغي استخدام هذه المؤشرات بصورة منفصلة، بل يجب تحليل العلاقات بينها. فقد يكون الاقتصاد قادراً على تحمل الضغوط لفترة معينة، لكن استمرار التوتر السياسي والاجتماعي قد يؤدي إلى تراجع القدرة العامة على إدارة الأزمة. كما أن تحسن المؤشرات الاقتصادية لا يعني بالضرورة انتهاء المأزق، إذا بقيت الخلافات السياسية والأمنية دون معالجة.

النتائج الرئيسية للدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التحليلية:

1. المنطقة الرمادية ليست مرحلة انتقالية بالضرورة. فقد تتحول حالة اللاحرب واللاسلام إلى نمط مستمر لإدارة العلاقات المتوترة، خصوصاً عندما تتعارض مصالح الأطراف بشأن شروط التسوية.

2. صناعة المأزق الاستراتيجي لا تتطلب حرباً مباشرة. يمكن أن تنشأ المآزق نتيجة تراكم الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية والإدراكية، حتى في غياب المواجهة العسكرية الشاملة.

3. الاستنزاف أوسع من الخسائر العسكرية. فهو يشمل تراجع الموارد الاقتصادية، والمرونة المؤسسية، والثقة السياسية، والقدرة على المبادرة والتخطيط.

4. ارتفاع كلفة الخيارات لا يعني غياب البدائل. فالمأزق الاستراتيجي قد ينتج عن عدم القدرة على رؤية البدائل المتاحة أو عن تضييقها نتيجة اعتبارات سياسية وإدراكية.

5. إدارة الصراع لا تعني حله. قد تنجح الأطراف في منع الحرب، لكنها تفشل في بناء تسوية مستقرة، مما يسمح باستمرار الاستنزاف.

6. الاستنزاف قد يكون متبادلاً. ولا يمكن تحديد الطرف الأكثر تضرراً من خلال مقارنة القدرات العسكرية فقط، بل يجب النظر إلى قدرة كل طرف على تحمل التكاليف وتجديد الموارد وتحقيق أهدافه السياسية.

7. جودة القرار عامل حاسم في تجاوز المأزق. فالدولة التي تمتلك مؤسسات مرنة وقدرة على تقييم المخاطر وتوسيع البدائل تكون أكثر قدرة على التعامل مع الضغوط.

التوصيات الاستراتيجية

استناداً إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. اعتماد مفهوم الأمن الوطني الشامل، بحيث لا يقتصر التقييم على القدرات العسكرية، بل يشمل الاقتصاد والمجتمع والمؤسسات والدبلوماسية.
2. تطوير آليات مؤسسية لتقييم المخاطر الاستراتيجية، مع الفصل بين الوقائع المؤكدة والتقديرات والسيناريوهات.
3. إعطاء الأولوية للمرونة الاقتصادية وتقليل مواطن الهشاشة التي يمكن أن تتحول إلى مصادر ضغط طويل الأمد.
4. المحافظة على قنوات الاتصال الدبلوماسي حتى في فترات التوتر، لأن غياب التواصل يزيد احتمالات سوء التقدير.
5. تطوير سياسات إعلامية واتصالية مسؤولة، تمنع تضخيم التهديدات أو تقديم تقديرات غير دقيقة للرأي العام.
6. تعزيز استقلالية المؤسسات الاقتصادية والإدارية وكفاءتها في التعامل مع الأزمات.
7. عدم ربط القرارات الاستراتيجية بصورة الدولة الرمزية فقط، بل تقييمها وفق النتائج الفعلية والمصالح الوطنية طويلة الأمد.
8. بناء ترتيبات إقليمية تساعد على احتواء الأزمات وتقليل احتمالات انتقالها إلى مواجهة واسعة.
9. إجراء مراجعات دورية للسياسات الاستراتيجية، بما يسمح بتعديل المسارات عندما تتغير الظروف والمعطيات.
10. تطوير دراسات مقارنة لحالات دولية أخرى عاشت فترات طويلة من الصراع دون حسم، بهدف تحديد العوامل التي ساعدت بعضها على تجاوز المأزق، بينما أدت إلى استنزاف بعضها الآخر.

خاتمة

تكشف دراسة منطقة اللاحرب واللاسلام أن طبيعة الصراعات الدولية لم تعد ترتبط حصراً بالمواجهة العسكرية المباشرة، بل أصبحت تتضمن أنماطاً أكثر تعقيداً من المنافسة والضغط وإدارة الأزمات، حيث يمكن أن تستمر المواجهة لفترات طويلة دون الوصول إلى حرب شاملة أو تسوية سياسية مستقرة.

وفي هذه البيئة، تظهر صناعة المأزق الاستراتيجي بوصفها إطاراً تحليلياً مهماً لفهم كيفية تضييق الخيارات أمام الدول، ورفع كلفة قراراتها، وتحويل الأزمات المتتابعة إلى عوامل تؤثر في قدرتها على المبادرة والتخطيط.

وتشير الدراسة إلى أن الخطر الأكبر لا يتمثل بالضرورة في وقوع الحرب، بل في احتمال تحول حالة اللاحرب واللاسلام إلى وضع استراتيجي دائم، تصبح فيه الدولة منشغلة بإدارة الضغوط المتراكمة، بدلاً من توظيف مواردها لتحقيق أهداف تنموية وسياسية وأمنية بعيدة المدى.

وتبرز الحالة الإيرانية مثالاً مهماً لدراسة هذا التداخل بين الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية والإقليمية، حيث تتشابك ملفات متعددة تجعل عملية اتخاذ القرار أكثر تعقيداً. ومع ذلك، فإن تفسير استمرار هذه الحالة لا ينبغي أن يقوم على افتراض وجود استراتيجية موحدة ومثبتة لدى جميع الأطراف، بل يتطلب تحليل تفاعل المصالح المتعارضة، والقيود الداخلية، ومخاوف التصعيد، وتضارب تصورات التسوية.

ومن الناحية الاستراتيجية، فإن تجاوز المأزق لا يتحقق بمجرد زيادة القدرات العسكرية أو توسيع أدوات الضغط، بل يتطلب قدرة متكاملة على حماية الاقتصاد، وتعزيز المؤسسات، وتوسيع الخيارات الدبلوماسية، وتحسين جودة القرار، والمحافظة على التماسك الاجتماعي.

إن جوهر القوة في صراعات المنطقة الرمادية لا يكمن فقط في القدرة على تحمل الضغط، بل في القدرة على منع الضغط من التحول إلى مأزق دائم، وتحويل إدارة الأزمة من حالة دفاع مستمر إلى سياسة استراتيجية تمتلك أهدافاً واضحة وبدائل متعددة وأفقاً زمنياً طويل الأمد.

مصادر

أولاً: المراجع الأكاديمية باللغة الإنجليزية

1. Allison, G. T., & Zelikow, P. (1999). Essence of decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (2nd ed.). Longman.

2. Freedman, L. (2013). Strategy: A history. Oxford University Press.

3. George, A. L. (1980). Presidential decision making in foreign policy: The effective use of information and advice. Westview Press.

4. Hoffman, F. G. (2007). Conflict in the 21st century: The rise of hybrid wars. Potomac Institute for Policy Studies.

5. Jervis, R. (1976). Perception and misperception in international politics. Princeton University Press.

6. Kahneman, D. (2011). Thinking, fast and slow. Farrar, Straus and Giroux.

7. Mazarr, M. J. (2015). Mastering the gray zone: Understanding a changing era of conflict. U.S. Army War College Strategic Studies Institute.

8. Schelling, T. C. (1966). Arms and influence. Yale University Press.

9. Snyder, G. H. (1961). Deterrence and defense: Toward a theory of national security. Princeton University Press.

10. Waltz, K. N. (1979). Theory of international politics. Addison-Wesley.

ثانياً: مراجع مؤسسية

1. International Institute for Strategic Studies (IISS). The Military Balance. الإصدارات السنوية ذات الصلة

2. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security. الإصدارات السنوية

3. International Crisis Group. "التقارير والتحليلات المتعلقة بإيران والولايات المتحدة وأمن الشرق الأوسط."

4. Congressional Research Service (CRS) التقارير البحثية المتعلقة بالسياسة الأمريكية تجاه إيران والملف النووي والعقوبات.

5. United Nations Security Council. الوثائق والقرارات والتقارير المتعلقة بالأمن الإقليمي والملف النووي الإيراني.

ثالثاً: المراجع العربية

1. عز العرب، محمد. (2017، 19 يونيو). حروب الظل: تعقيدات إدارة صراعات المناطق الرمادية في الشرق الأوسط. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
/https://futureuae.com/ar-AE/Release/ReleaseArticle/288

2. الخضيري، محسن أحمد. (2003). إدارة الأزمات: علم امتلاك كامل القوة في أشد لحظات الضعف. مجموعة النيل العربية.

3. ذنون، عمر هاشم، وفتحي، محمد ميسر. (2023). الاستجابة الاستراتيجية وتحديات الأمن الوطني (استراتيجية الأمن الوطني العراقي أنموذجاً). مجلة تكريت للعلوم السياسية، 3(عدد خاص 4)، 156–196. https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.232

4. الريمي، منال. (2021). الصراع الإيراني "الإسرائيلي" في المنطقة الرمادية. مدارات إيرانية، 4(13).
رابط البحث

5. مراد، علي عباس. (2017). الأمن والأمن القومي: مقاربات نظرية. ابن النديم للنشر والتوزيع؛ دار الروافد الثقافية.